

حول قابلية الدول العربية لحضانة الثورات

أ.د. محمد احمد النابلسي - الطب النفسي / لبنان

رئيس المركز العربي للدراسات المستقبلية

رئيس مركز الدراسات النفسية و النفسية - الجسدية

ceps50@hotmail.com ; nabulsy@cyberia.net.lb

رصد المزاج العام عملية تقع على الحدود بين السياسة والعلوم الانسانية وبخاصة علم النفس وعلم الاجتماع. فيما نفضل شخصياً إعتبار هذه العملية واحدة من وجوه استغلال السياسة للعلوم الانسانية. وعملية الرصد هذه تجري عادة بطريقة آلية روتينية الا انها تطرح ضرورة التعمق في متابعتها للرأي العام في الحالات المفصلية كمثل تعرض المجتمع لمواجهات داخلية او خارجية تتطلب توضيحات الجمهور والتأكد من ملكيته للدوافع المؤكدة لاستعداده لتقديم توضيحات مماثلة.

الثورات العربية المتلاحقة بينت تعكر المزاج العام في هذه الدول وربما تعكر المزاج العربي العام بدليل تلاحق التحركات وانتشارها الوبائي السريع في غالبية الدول العربية اذا لم نقل كلها. كما ان اندفاع الشارع العربي لتأييد هذه الثورات يؤكد تعكر المزاج العام لهذا الشارع وصولاً لتبنيه مبدأ التغيير بعض النظر عن تهديدات الفوضى التي قد تصاحب أو تعقب التغيير.

الانظمة العربية كافة تبحث هذه الايام عن الوسائل الاكثر فعالية لرصد المزاج العام لجمهورها وأهم منها تشخيص قابلية النظام لحضانة ثورة قد تؤدي الى نهايته وسقوطه. ذلك ان وسائل الرصد التقليدية لتوجهات الرأي العام ومزاجه لم تعد صالحة في هذه اللحظة السياسية العربية التي تشهد انفعالات تطلق معها القناعات الضمنية التي يخفيها هذا الجمهور عادة ما يجعلها خارج مجال رؤية وسائل الرصد التقليدية.

المسألة هنا تدخل في اطار الطب النفسي العسكري والأمني وتقتضي إستقراء تجارب هذا الفرع على ضوء معرفة مكتملة بانثروبولوجيا الدول العربية المعنية. حيث المراكز الاميركية التي تتولى أغلب عمليات الرصد هذه جاهلة تماماً لهذه المعطيات الانثروبولوجية. وهو جهل أكدته التجربة الاميركية في العراق.

البعد الثالث - الزاوية الميتة

لقد سجلت الملاحظات الطبية انتشار داء الارتجاج الهستيرى بين الجنود الالمان خلال الحرب العالمية الاولى بحيث كان يعيقهم عن مواصلة القتال. فيما أثبتت الفحوصات الطبية الدقيقة غياب اية خلفية عضوية لهذا الارتجاج. وبينما كان الاطباء العسكريون الالمان يتوقعون مواجهة داء الارتجاج مجدداً في اوساط جنودهم فوجئوا بغياب هذا العارض نهائياً في مقابل ظهور امراض واضطرابات من النوع النفس - جسدي بين الجنود. وهي اصابات يمكن تبريرها بالشدة المصاحبة للمعارك.

بعد دراسات مقارنة معمقة تبين للاطباء النفسيين العسكريين ان مستوى التحشيد القومي في الحرب الاولى كان ضعيفاً وان الجنود لم يكونوا محرجين من الانسحاب من ميدان المعركة لاي سبب كان. اما في الحرب الثانية فقد كان مستوى الاندفاع القومي عالياً ما جعل الجنود يخلون من الانسحاب ويتحملون شدائد المعارك لغاية اصابة بعضهم بردود الفعل الجسدية الناجمة عن هذه الشدائد. ذلك ان الجنود الالمان دخلوا الحرب الثانية لازاحة الظلم اللاحق بالمانيا نتيجة معاهدة فرساي. مع ملاحظة ان الفارق بين الحربين كان عقدين من الزمن فقط. حيث شاركت اعداد كبيرة من الجنود الالمان في الحربين معاً لكن المختلف هنا كانت معاشة هؤلاء الجنود لظروف الحرب واقتناعهم بمبرراتها وضرورتها.

في هذه الحالات الانفعالية الجماهيرية تضمل اهمية النتائج القائمة على الرصد ثنائي البعد القائم على مبادئ ثنائيات العنف/الضحية والنظام/ التمرد وغيرها من الثنائيات. اذ تحتاج الدراسات لوضع مماثلة الى البعد الثالث الذي يجعلها مكتملة وقادرة على اظهار الرؤية الهولوجرافية لهذه الاوضاع. ويمثل هذا البعد الثالث بأسلوب معاشة الجمهور للحظة السياسية - الاقتصادية المنتجة للحدوث. انها الزاوية الميتة (المسافة غير المرئية في مرآة الرصد) التي يتم تجاهلها في العادة.

هنا تعجز اساليب الرصد التقليدية عن مقارنة هذا البعد الثالث. الذي نعطي عليه مثلاً احد اهم الاحجيات العلمية التي طرحت على صعيد الطب النفسي العسكري حيث سجل الأطباء الالمان أثناء الحرب العالمية الأولى ردود فعل كارثية لدى الجنود الالمان من نوع الهستيريا ومنها داء الارتجاج الهستيرى. أما في الحرب العالمية الثانية فقد سجل هؤلاء الأطباء ردود فعل كارثية سيكوسوماتية لدى الجنود الالمان من نوع القرحة وارتفاع ضغط الدم وغيرها من ردود الفعل السيكوسوماتية. وطرح السؤال هنا: لماذا تبدلت ردود فعل الجندي الالمانى واختلفت بهذه الصورة؟.

واختلاف ردود الفعل امام الكارثة يعكس اختلاف معاشة الجنود لضغوط الكارثة المتمثلة بالحرب وخطر الموت خلالها. واختلاف المعاشة في هذه الحالة هو تحديداً ما نقصده بالبعد الثالث.

تمرد الافراد عبر ايمن الظواهري واتباعه من مواطنيه ليعود فيتجلى بالثورة المصرية التي هدفت الى تثبيت الهوية المصرية. وهو ما تؤكدته توجهات قيادات هذه الثورة. كما تصنف ثورة تونس ومعها دول موريتانيا والمغرب وجزر القمر في هذه الفئة.

ج- الكيانات الهوسية Manic: حيث يتظاهر الصراع من خلال هوس التطرف القومي أو العرقي أو الديني. هذا الهوس الذي ينقش بداية في مجموعات صغيرة نسبياً قابلة للتوسع. وهذه الكيانات تملك القوة غير العادية التي يتمتع بها المهوس. ورغم تعددية الكيانات العربية القابلة للتصنيف في هذه الفئة إلا أن الاحباطات العربية المتواليّة والحصار الاقتصادي المفروض على هذه الكيانات وانفتاح بعضها للامشروط على السياسات الاميركية يؤجل تصنيف اي كيان عربي في هذه الفئة. إلا أن اندلاع الثورة الليبية وسلوك النظام إزاءها يوحي بالعودة لتصنيف ليبيا ضمن هذه الفئة الهوسية.

د- الكيانات الهستيرية Hysterical: حيث لا خلفيات امراضية حقيقية وانما هو الصراع على السلطة أو على السيطرة على المنافسين الآخرين وعلى مقدراتهم. وتدرج في هذه الفئة بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية والبحرين. وتتنافس على صدارة هذه الفئة كل من دولة قطر وإمارتي دبي وأبو ظبي.

في هذه الحالة علينا أن لا نهمل مسألة الاغواء الهستيرية ونجاحاته في السيطرة على الآخرين. حيث يمثل اليمن الموحد الحالي احد اهم الامثلة العربية على هذه الكيانات. كما أن علينا ألا نهمل احتمالات بداية الذهان تحت ستار الهستيريا. بمعنى تحول الكيان اليمني الموحد من هستيري الى واحدة من الفئات سابقة الذكر.

تشخيص قابلية الدول لحضانة الثورات

يقودنا التصنيف المعروض أعلاه الى طرح العديد من الملاحظات الميدنية في عملية " تشخيص قابلية الدول العربية لحضانة الثورات" وهذه الملاحظات هي التالية:

1- ضرورة التشخيص التفريقي بين كل من الحالة السعودية والبحرينية وبينهما وبين كل من الامارات والكويت وقطر. بما يعني وجود اختلافات بنوية بين هذه الدول يستتبع اختلاف قابليتها لحضانة الثورات الداخلية الافتراضية.

2- قابلية بعض الدول العربية للمراوحة بين فئة تصنيفية وأخرى اعتماداً على سلوك نظامها السياسي الحاكم. كما بحسب انتمائه للجماعات المتناقضة المكونة للدولة.

3- عدم قابلية قائمة من الدول العربية لحضانة الثورات الافتراضية بحيث يتحول اي تحرك سياسي فيها الى صراع بين مكوناتها المتناقضة. حيث نلاحظ تحول الثورة البحرينية الى المذهبية والثورة اليمنية ومثلها الليبية الى القبائلية. وهذه الملاحظة تسمح باستبعاد الدول المدرجة في فئة المنفصمة وهي لبنان وسوريا واليمن والجزائر والاردن والسعودية والبحرين. لكن مع الإشارة الى أن مناعة هذه البلدان تجاه الثورات الافتراضية لا تعني مناعة أنظمة الحكم فيها تجاه الاضطرابات السياسية الأخرى.

اما عن بقية عناصر التشخيص التفريقي لقابلية حضانة الثورات الافتراضية فهي:

1- تحديد البنية الانثروبولوجية الاساسية للدولة المعنية مع تعريف عناصر الاختلاف بين جماعاتها المكونة. عناصر طائفية او مذهبية او عرقية او قبائلية أو غيرها.

مثال آخر على أثر معايشة اللحظة الاقتصادية - السياسية هو الاتحاد السوفياتي ومعها أوروبا الشرقية التي شهدت نهاية الثمانينات تبدل اللحظة الاقتصادية- السياسية فانفجرت فيها الصراعات وانتشرت حركات التمرد والثورات الملونة. ومع تسجيلنا لأهمية دور المخابرات الاميركية في تحريك هذه الثورات ودعمها فاننا نلاحظ أن هذا التدخل كان متواجداً بصورة أكثر كثافة خلال في السنوات السابقة لكنه لم يكن يتمتع بالفعالية. وانما هو استمد فعاليته من تغيرات اللحظة الاقتصادية- السياسية ومعها تغيرات أساليب المعاشة لدى شعوب تلك البلدان.

وتأكيدنا على هذا المثال يعود الى محاولة اختصار البعد الثالث وتجنب الخوض فيه عبر طرح نظرية الدومينو السياسي. التي تبين انها صالحة للتطبيق في الحالة المعروضة كون جميع الثورات الملونة إتجهت نحو أنظمة تعتمد نظام حكم عقائدي بعد سقوطه. وهو ما لا ينطبق مثلاً على الدول العربية حيث يشكل الإسلام احد ركائزها السياسية غير القابلة للتجاوز عداك عن الاختلاف الجذري في التوجهات السياسية للأنظمة العربية الحاكمة.

التصنيف الهولوغرافي للكيانات العربية

لو دققنا النظر لوجدنا أن الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية انطلقت من الكيانات التي ظهرت كنتيجة مصطنعة للحرب العالمية الأولى (بلاد الشام التاريخي ولبنان اضعف حلقاتها). فالتغيرات الجغرافية التي حصلت عقب هذه الحرب لم تكن مجرد تغيير في اللحظة الاقتصادية- السياسية بل كانت تغييراً مصطنعاً في تاريخ الزمن. دون أن يعني ذلك أن بلدان التوازن والازدهار العربية بمنأى عن الاضطرابات السياسية في المستقبل. خاصة وأن الاستعمار ترك معظم الدول العربية دون تحديد دقيق لحدودها البرية والبحرية. بحيث تبقى الخلافات الحدودية مصادر تهديد دائم لاستقرار هذه الدول.

وما يصح في المنطقة العربية يصح على مناطق العالم بما فيها الولايات المتحدة الاميركية. إذ أن حوادث لوس أنجلوس (1991) ولغاية حوادث سينسيناتي (2001) هي اندازات باحتمالات نشوب الاضطرابات السياسية لغاية الحرب الأهلية الأميركية اذا ما تغيرت اللحظة الاقتصادية- السياسية الراهنة في اميركا.

وبالعودة الى المنطقة العربية يمكن توزيع كياناتها السياسية على الفئات التالية:

أ- الكيانات المنفصمة Schizoide: وهي الكيانات التي تعاني تناقضات عرقية و/ أو دينية و/ أو فكرية. وهي تهدد بانفجار نوبات عنف من نوع الشيزوفرانيا الاقتصادية- السياسية المتمثلة بتفاوت تمييزي بين فئاتها المتناقضة. وهو تفاوت يتعلق بالحقوق والواجبات ومستويات الدخل ويمكنه أن يؤدي الى نشوب الحروب الأهلية وعمليات العنف والاعتقالات وغيرها. وتصنف في هذه الفئة كل الدول التي سبق لها وأن شهدت حروباً أهلية بما فيها تلك المؤدية لتوحيد هذه الدول (لبنان وسوريا واليمن والجزائر والاردن والسعودية والبحرين عربياً والولايات المتحدة وايرلندا وبلجيكا عالمياً).

ب- الكيانات الانهيارية Depressive: وتعاني من تهديد هويتها وشخصيتها القومية مما يدفعها الى اليأس بحيث يمكنها أن تعمل على اذاء ذاتها والآخرين بطريقة عشوائية، وصولاً لقيام الأفراد بارتكاب أعمال انتقامية ضد العدو المفترض حسب اللحظة الاقتصادية - السياسية. وهي حالة العراق بعد الاحتلال. كما ينطبق هذا التصنيف على مصر تحت ادارة مبارك التي تبنت توجهات سياسية تهدد الهوية المصرية. فتجلى

الأسوأ لمصير بلاده ومصيره الشخصي. هذا وتتضاعف انعكاسات هذه المشاعر، وقدرتها على التسبب بالاضطراب السياسي، بقدر كونها مشاعر واقعية تعكس معاناة الجمهور الفعلية من اوضاع حياتية ومعنوية صعبة ويمكنة التوصيف بانها اضطهادية.

أ- تفافم رغبات الانتقام الشعبية والانتقام هو ردة الفعل الطبيعية للمظلوم تجاه الظالم حتى في الحالات التي يكون فيها الظلم متخيلاً وغير واقعي.

ب- مشاعر الهشاشة النفسية والاجتماعية حيث الاحساس بالتهديد ومعه شعور الاضهاد والاستهداف يشعر الشخص بتعجيل موته فتفجر لديه الوسواس المرضية. لكنه يعجز عن تعقلها بإدراك طبيعتها الوسواسية فيتحول خوفه من المرض الى خوف من الجنون، ثم يتراوح المريض بين الخوف من الموت والخوف من الجنون. هذه الهيكلية الامراضية المختصرة هي التي تصادفها في عيادة الصدمة. أما عن تعقيدات فهي متشعبة ويمكننا اختصارها بـ:

أ- تعقيدات سيكياترية: تتظاهر على الصعيد الجمعي عبر الانتشار الوبائي لظواهر غير مألوفة في المجتمعات المعنية كمثل ظواهر انتشار ادمان المخدرات والمسممات وظواهر السلوك الغرائزي الخارج على مألوف التحفظ الاجتماعي المعتاد وظاهرة الدعارة الحلال وغيرها.

ب- تعقيدات سيكوسوماتية: وتتظاهر بضغط غير مألوفة على الخدمات الطبية مصحوبة بشكاوى امراضية غير اعتيادية وغير مصنفة في اطار المراجعات الطبية التقليدية.

ج- تعقيدات اجتماعية: تتظاهر بحالة التملل وعدم الرضى عن مستوى الرعاية والأمن الاجتماعيين. مصحوبة بكشف حساب قديم عن حالات الظلم الاجتماعي والفساد مع لامبالاة فردية تجاه المسؤوليات الفردية والاستعداد لإزاحة التهم عن مسببها الحقيقيين نحو السلطة باعتبارها اللاعب العاجز في مواجهة المسببين الحقيقيين.

بهذا ننهي حديثنا عن المواقف الاعتيادية والمفاجئة لضحايا الصدمة والتغييرات الاجتماعية الناجمة عن الصدمات المعنوية الجماعية التي تمس بالمجتمعات وبهيكليتها ونحن نساءل عن مدى التزامنا بالقسم الأبقراطي وعن الضوابط الأخلاقية القابلة للتعميم والتي تحدد دور الطبيب النفسي في حل الصراع وفي التدخل في الحالات الكارثية.

2 - تحديد التوجهات السياسية الاعتيادية للدولة المعنية. بما يتضمن تحديد توقعها في التوازنات الجيوسياسية القائمة في المنطقة.

3 - تحديد اتجاهات اعادة تموقع الدولة في التغيرات الطارئة مؤخرًا على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة. وتحديدًا الموقف من الاندفاع الجيوسياسية التركية الأخيرة في المنطقة. باعتبار هذه الاندفاع احد المولدات الرئيسية للثورات العربية. عبر إحيائها للطموحات الكامنة في الشارع العربي.

4 - تحديد علائم السلوك السياسي الراهنة ورصد حدوث متغيرات سريعة طارئة في هذا السلوك. مثال ذلك متغيرات سلوك النظام المصري في الفترة الأخيرة مضافة لمتغيراته السابقة. وايضا انقلاب السلوك السياسي الليبي المفاجيء تجاه الولايات المتحدة والغرب عموماً.

5 - نمطية علاقة النظام الحاكم في الدولة بجمهوره ومقدار مجاراته لتوجهات الشارع العربي. حيث تعتبر سيولة التواصل بين الحاكم والمحكوم عنصر مناعة وقائية. وحيث تعتبر مسايرة النظام لمشاعر الشارع العربي جواز مرور للقبول العربي بالنسبة لمواطني الدولة. وتزداد أهمية هذا القبول العربي الاوسع في حالة الدول العربية الفقيرة التي يتوزع مواطنوها للعمل في دول عربية أخرى. مثال ذلك تحميل نظام مبارك مسؤولية إزدراء المصريين العاملين في الدول العربية (سواء بسبب لاشعبية مواقف النظام او بسبب إهماله الدفاع عن حقوق مواطنيه). وهي مسؤولية شكلت احد محركات الثورة المصرية. التي ظهرت آثارها قبل تنحي مبارك عبر تغيير لهجة الشارع العربي إزاء مصر والمصريين.

الاستراتيجية العلاجية الوقائية من الثورات

لا بد لهذه الاستراتيجية من أن تستند الى معرفة وثيقة بهيكلية الاضطراب السياسي وعلاقتها بالثغرات الهيكلية في النظام السياسي وكذلك علاقتها باهتزاز هبة النظام وتعرضه لوضعات التنازل القسري والتهديد الخارجي وغيرها من عوامل المساس بهيبة النظام واطهار عجزه بما يفقده القدرة على طمأنة الداخل بتأمين حمايته وحماية البلد ومواطنيه. ونختصر خطوات الاستراتيجية المقترحة على الوجه التالي:

أ- مشاعر الاضطهاد الشعبي وهي اولى المظاهر التي تستوجب العلاج اذ تنطلق الاحتجاجات ضد النظام من تعميم وضعية الضحية بين مواطني الدولة المعنية. وهي وضعية بارانويائية بمعنى الكلمة. وهي تترافق مع المشاعر الاضطهادية التي تدفع بشوارع الدولة المعنية نحو توقع

دليل المجالات النفسية العربية

الإصدار العربي

العنوان	المؤلف	الموضوع
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية
التحولات النفسية في المجتمعات العربية	د. محمد عبد الحليم	النفسية الاجتماعية

www.arabpsynet.com/HomePage/Psy-Reviews.Ar.htm

الثقافة النفسية المتخصصة



www.arabpsynet.com/Journals/ICP/index.icp.htm